



مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثانية والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 10-11 فبراير 2019

الأصل: فرنسي

ASSEMBLY/AU/17 (XXXII)

**تقرير فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة،
رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
والقائد في المسألة الشائكة المتعلقة بمكافحة الإرهاب
والتطرف العنيف في أفريقيا**

تقرير فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة،

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

والقائد في المسألة الشائكة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا

1. خلال السنة الماضية، لم يضعف التهديد الإرهابي في القارة الأفريقية، على الرغم من تعبئة الوسائل والموارد المعتبرة من جانب عدد متزايد من البلدان. استمرت موجة الهجمات الإرهابية بشكل متواصل، حيث حصدت عددا كبيرا من الأرواح البشرية البريئة. وللأسف اتسعت رقعة هذه الآفة إلى مناطق جديدة. مما أدى إلى تضرر الكثير من البلدان، في حين اتخذت بلدان أخرى عدة تدابير وقائية لحماية نفسها من أي هجمات إرهابية محتملة.
2. لا زالت مختلف الجماعات الإرهابية التي تقوم بأعمال العنف في بعض أجزاء القارة، نشطة حتى اليوم حيث تهدد السلم والأمن والاستقرار والتلاحم الاجتماعي، وخاصة في منطقة الساحل والصحراء. وحتى وإن حافظت هذه الجماعات الإرهابية على خصوصيات تنظيمها وأهدافها، إلا أنها تقوم باستمرار بتغيير أساليب عملها، حيث تسعى إلى تجميع وسائلها ومواردها بشكل أكبر.
3. تستثمر هذه الجماعات أكثر في استخدام الشبكات الاجتماعية والإنترنت والتحكم فيها. وهي تستخدم على حد سواء "الإنترنت المظلم" (Darknet) والبرمجيات المشفرة، لاسيما في اتصالاتها. وبالتالي، فإن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، التي تطمح أفريقيا إلى تطويرها لتحقيق تقدم بلدانها، وتعميم استفادة سكانها من العلم والمعرفة والمعلومات، قد تم تغيير أهدافها النبيلة من قبل الجماعات الإرهابية التي تستخدمها كدعائم لنشر أيديولوجيتها المدمرة والتطرف العنيف.
4. إن انتشار نزعة التطرف لدى السكان، وخاصة الشباب، في تزايد، لاسيما في أوساط الفئات المحرومة اقتصادياً. لذلك، تلجأ الجماعات الإرهابية أكثر فأكثر إلى الحوافز المالية من أجل التعبئة والتوعية والتجنيد. كما أنها تلجأ إلى استغلال الخلافات المحلية الموجودة بين السكان فيما يتعلق بالمسائل العقارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو العرقية، لمصلحتها الخاصة. تعززت العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بشكل يثير القلق. وعلى الرغم من اختلاف أهداف هاتين الأفتين، إلا أن غرضهما واحد لا يخدم سوى مصلحتيهما ويتمثل في إضعاف مؤسسات الدول، وعرقلة قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية الممتلكات والأشخاص والحفاظ على سلطة الدولة على جميع الأراضي الوطنية.
5. تتورط الجماعات الإرهابية أكثر فأكثر في الأعمال الإجرامية ذات الصلة بالاتجار بالمخدرات والأسلحة والممتلكات الثقافية، وكذلك بالهجرة غير الشرعية، والتزوير، والتهريب، والتنقيب عن الذهب، والموارد الطبيعية، والمعادن، وسرقة الماشية، والتجارة بجميع أنواعها، من بينها تجارة السمك، فضلا عن القرصنة.
6. لوحظ وجود عدد متزايد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، من أصل أفريقي وغير أفريقي، في مختلف أنحاء القارة، لاسيما في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة. هؤلاء الأفراد الذين تم تدريبهم إيديولوجياً وعسكرياً، يزدون من حدة التهديد الذي يمثله الإرهاب ضد أفريقيا. إن سعة الأراضي الوطنية، وسهولة اختراق الحدود، وضعف قدرات مكافحة، عوامل تستغلها الجماعات الإرهابية لمصلحتها من أجل تقوية نفسها.

7. أصبح الأطفال والنساء تدريجياً الهدف الرئيسي لممارسات الجماعات الإرهابية الرامية إلى التجنيد وكذلك ارتكاب هجماتها الإجرامية. إن سكينه الأسر لم تتج من هذه الجماعات التي تسعى أكثر فأكثر إلى تجنيد أفرادها بالقوة أو بشكل إرادي، في هذه المغامرة الإرهابية، والتي لا تكثر بتأثر تفكك هذه الأسر.
8. نتج عن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى الاتجار بالأسلحة الأخرى، انتشار ووفرة هذه الأسلحة في القارة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود في تعزيز قدراتها على الأذى والضرر. يشكل انتشار هذه الأسلحة مصدراً آخراً لتهديد السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.
9. من ناحية أخرى، يتسبب استمرار النزاعات العسكرية وغياب حلول نهائية لهذه النزاعات في إحداث فضاءات ينعدم فيها الأمن والاستقرار مما يتيح الفرصة لتفاقم وانتشار الإرهاب وأنشطة الجماعات الإرهابية.
10. إن القيم الأخلاقية والمعنوية والثقافية وتلك المتعلقة بالهوية، التي تشكل الأسس التي يقوم عليها الوجود نفسه والحياة العامة للسكان، مُستهدفة بصورة متكررة ومنظمة من قبل الاعتداءات الماكرة للدعاية المتطرفة والإرهابية التي تزرع الشك في المعتقدات، وتثير الخوف في النفوس، وتزعج الثقة، وتجعل من الاختلاف والتنوع تهديداً وليس ثروة.
11. إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية مُعرّقة في مناطق كثيرة من قارتنا بسبب تفاقم خطر الإرهاب. وعلاوة على الشعور بالخوف والرعب الذي ينتاب النفوس، فإن الأعمال الإرهابية تعرقل بشكل كبير الجهود التي تبذلها البلدان والسكان الأفريقيين من أجل تحسين ظروف حياتهم. كما أن هذه الأعمال تسبب تأخر وحتى إلغاء مشاريع الاستثمار، التي تعتبر البلدان الأفريقية في حاجة ماسة إليها، كما أنها تجرّد الأنشطة الاقتصادية الأخرى، من بينها السياحة، وتتسبب أيضاً في إبعاد الخبرات الأجنبية.
12. أمام هذا الوضع، أبدت أفريقيا، من خلال الاتحاد الأفريقي ومؤسساته المختلفة، وكذلك البلدان الأفريقية المتضررة بشكل مباشر، قدرة كبيرة على التعامل مع هذه الظاهرة والتصميم على محاربتها فردياً وجماعياً، حتى القضاء عليها نهائياً وإزالة التهديد الذي تشكله حالياً ضد أمن ورفاهية سكانها وكذلك ضد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.
13. هكذا، أحرزت أفريقيا فعلاً تقدماً كبيراً في هذا الاتجاه. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تم، منذ بداية سنة 1999، اعتماد الاتفاقية الأفريقية حول منع ومكافحة الإرهاب، من قبل مؤتمر القمة الـ 35 لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية المجتمعين في الجزائر العاصمة، والذي تلاه في 2004 البروتوكول الإضافي لهذه الاتفاقية، مما عزز بُعدها في مكافحة الإرهاب، فضلاً عن اعتماد خطة العمل الأفريقية لمكافحة الإرهاب، التي كانت بمثابة خارطة طريق لتنظيم ومواءمة الجهود الوطنية والقارية لمكافحة الإرهاب.
14. إن إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، في نفس السنة، والذي يوجد مقره في الجزائر العاصمة، حيث فرض نفسه منذ ذلك الحين كمرجعية قارية في مكافحة الإرهاب، وكذلك إقرار القانون النموذجي الأفريقي لمكافحة الإرهاب، وإنشاء الآلية الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة في سنة 2011، ومقرها في الجزائر العاصمة أيضاً، كلها مكاسب تدخل في نفس هذا السياق لتعزيز قدرات قارتنا في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.
15. قامت معظم البلدان الأفريقية بشكل فردي، بإنشاء أو تعزيز قدراتها الوطنية لمكافحة إفة الإرهاب والتطرف العنيف. في هذا الصدد، وضعت هذه البلدان تدريجياً جملة من التدابير التشريعية والتنظيمية

والأمنية وكذلك برامج التدريب المتخصصة المكيفة مع هذه التهديدات الجديدة. تم التزود بمعدات وإعداد برامج خاصة بالمساعدة الفنية للتصدي للتهديدات التي يحملها الإرهاب والتوقعات بشأنها.

16. قام الاتحاد الأفريقي، وكذلك المنظمات الإقليمية الفرعية، بوضع وتطوير العديد من برامج التعاون، لاسيما في مجال التوعية، وتبادل الخبرات والمعلومات، والاستخبارات، والتدريب المتخصص والمساعدة الفنية.

17. وإذ أكد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، على الأهمية التي يوليها إلى التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف ضد القارة الأفريقية وضد سكينه وطمأنينة الشعوب الأفريقية، وإذ يعرب عن عزمه القوي على مكافحة هذه الآفة بحزم حتى القضاء عليها نهائيا، قرر في 2017، إنشاء مهمة التنسيق العليا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا وإسنادها إلى فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وتعيينه مناصر أفريقيا لهذه القضية الهامة.

18. في إطار هذه المهمة العليا، قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لنظرائه الأفريقيين مذكرة عرض فيها المحاور التي يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يُنظّم عمله حولها لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

19. تحدد الوثيقة (ASSEMBLY/AU/6 (XXIX) التي أُصدرت كوثيقة رسمية للاتحاد الأفريقي سبعة محاور رئيسية لهذا العمل المشترك للقارة ضد آفة الإرهاب والتطرف العنيف، وتتمثل فيما يلي:

- تطوير المنظومة الأفريقية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛
- تطوير وإثراء المعايير الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛
- التكفل بمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعودتهم أو تحركاتهم نحو القارة الأفريقية؛
- تقليص واستنفاد مصادر تمويل الإرهاب الكثيرة، بما في ذلك القطاع غير الرسمي؛
- الوقاية من التطرف ومكافحته وتطبيق سياسات مكافحة نزعة التطرف؛
- تعزيز الأطر السياسية والمؤسسية والقضائية التي تشجع الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- تطوير التعاون الإقليمي والدولي.

20. تعززت هذه المبادرة من خلال ثلاثة اجتماعات للاتحاد الأفريقي، نُظمت بالاشتراك مع الجزائر، تناولت مختلف أبعاد مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، عُقدت كلها في الجزائر العاصمة، حيث عُقد الاجتماعان الأولان في شهر ديسمبر 2017 وتطرقا على التوالي إلى مكافحة الإرهاب في أفريقيا ودور المرأة في الوساطة، وعُقد الاجتماع الثالث يومي 9 و10 أبريل 2018 وتناول مسألة مكافحة تمويل الإرهاب في أفريقيا. تم تقديم نتائج هذه الاجتماعات، التي شاركت فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء المدعوون، إلى رؤساء الدول والحكومات لتقييمها كما تم وضعها تحت تصرف الدول الأعضاء لاستخدامها واستغلالها.

21. فيما يتعلق بالعمل المستقبلي للاتحاد الأفريقي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، اقترح السيد عبد العزيز بوتفليقة، منسق هذه المهمة، على نظرائه خلال قمة يناير 2018، عدد من الأفكار لتوجيه العمل في مجالات مختلفة ومتنوعة ووضع خطة عمل جديدة للاتحاد الأفريقي تراعي التحديات الجديدة التي يفرضها تغيّر وتطور طبيعة التهديد الإرهابي وأبعاده.

22. ستكفل هذه الخطة، التي ستحل محل الخطة المعتمدة في 2004، محاور العمل السبعة الواردة في المذكرة وستركز، من بين أمور أخرى، على الانضمام إلى الصكوك الأفريقية لمكافحة الإرهاب، وتكثيف التشريعات الوطنية مع ما تفرضه المطالب الجديدة لهذه مكافحة، وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة التي تكافح عوامل التهميش والاستضعاف داخل المجتمعات، وتعزيز قدرات المؤسسات، لاسيما القضائية منها، المسؤولة عن مكافحة الإرهاب، وتحسين التنسيق بين هذه المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية، وإعداد برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، واستنفاد مصادر التمويل الداخلية والدولية، وأخيراً تشجيع التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في هذا المجال.

23. ستقوم المفوضية الأفريقية بإعداد هذه الوثيقة تحت إشراف منسق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا ووفقاً لقواعد وإجراءات العمل المعمول بها في الاتحاد الأفريقي.

24. ستتم الموافقة على هذه الوثيقة من خلال مؤتمر وزاري للاتحاد الأفريقي الذي قد يستدعيه هذا الأخير خلال النصف الثاني من 2019 واعتماده من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورة يناير 2020.

2019-02-10

Report of his Excellency Abdelaziz Bouteflika, president of the people's democratic republic of Algeria and Leader on the issue of Combating Terrorism and Violent Extremism in Africa

African Union

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/8092>

Downloaded from African Union Common Repository